الرياض

حروف وأفكار

سمو ولي العهد والتأكيد على ثوابت التعليم

عبدالله السنيدي

كان لقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله برجال التعليم في بلادنا الغالية لقاءً مفعماً بالمودة والاخلاص والنية الصادقة على العمل الجاد والتأكيد على الاستمرار في التمسك بالمبادئ السامية والعقيدة السليمة، والذي يمكن استنتاجه من هذا اللقاء ما يلي:

- ان القرار الذي سبق أن اتخذ منذ عدة أشهر بدمج تعليم البنات مع تعليم البنين بحيث يكونان تحت مظلة واحدة لا يغير من الأساسيات التي سارت عليها بلادنا في مجال تعليم البنات منذ بداية التعليم النظامي للبنات سنة 1380هـ ومن أهم تلك الأساسيات التقيد بأحكام الدين الحنيف فيما يتعلق بالمرأة كالالتزام بالحجاب الشرعي وعدم الاختلاط مع الرجال ونحو ذلك فالدمج إنما يهدف إلى توحيد الجهود والتنسيق بين قطاعي التعليم وتسهيل الاجراءات وترشيد الانفاق وسرعة البت في شؤون الطالبات من قبل الجهات العليا بالدولة باعتبار وزير المعارف أحد أعضاء مجلس الوزراء فالأمور المتعلقة بالطالبات والمعلمات في التعليم العام أصبحت بعد الدمج ممثلة بشكل مباشر لدى مجلس الوزراء والعديد من اللجان العليا بالدولة فشأن التعليم العام في العالم بما في ذلك الدول العربية والاسلامية يكون تحت اشراف واحد، والمملكة عندما تعمل بذلك لم تخرج عما هو مألوف عالمياً اضافة إلى أن قرار الدمج صدر من القيادة العليا التي تشرف على مختلف شؤون الدولة بما فيها التعليم العام للبنين والبنات فهو مجرد قرار تنظيمي لم يتطرق إلى احداث تعديل أو تغيير في جوهر التعليم النسائي الذي سيبقى إلى جانب تعليم البنين أمانة كبيرة في أعناق المسؤولين عن قطاع التعليم، كما كان لدى المسؤولين السابقين عن تعليم البنات فتعليم البنات كما هو تعليم البنين في بلادنا ذو أسس ومبادئ متينة منبعها الإسلام، فالمملكة نشأت وفقاً للشريعة الاسلامية باعتبارها مهبط الوحي الإلهي على سيد البشرية صلى الله عليه وسلم اضافة لكونها مقراً لبيت الله الحرام في مكة المكرمة الذي أسسه سيدنا ابراهيم عليه السلام منذ ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة ليكون مزاراً ومأوى للمؤمنين {وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم} وكذلك مقراً لمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وقبره الشريف فتعليم البنات سوف يستمر بإذن الله تعالى على ثوابته المعروفة بغض النظر عن الجهة المشرفة عليه سواء كانت الرئاسة العامة لتعليم البنات في السابق أو وزارة المعارف حالياً فهذه الوزارة التي تعتبر جزءاً مهماً في حكومة بلادنا والتي تشرفت بكون خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أول وزير لها، لذلك فما دام أن الأساس والمرجع وهو الدولة مبني ومؤسس وفقاً لأحكام الإسلام فإن أجزاء هذا الأساس وهي الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية والأهلية سوف تسير بالتالي حسب قواعد ومفاهيم الدين الحنيف، فقد أكد النظام الأساسي للحكم الصادر سنة 1412هـ والذي يعتبر بمثابة الدستور لدى الدول الأخرى على هذه الأسس عندما قضى بالآتي:
- المملكة دولة عربية إسلامية دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.
- مبايعة الملك تتم على كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام.
- اعتبار الأسرة نواة المجتمع السعودي وتتم تربية أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر.
- هدف التعليم هو غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء واكسابهم المعارف والمهارات ليكونوا أعضاء صالحين في بناء وطنهم وخدمة مجتمعهم.
- تقوم الدولة بحماية عقيدة الإسلام وتطبيق الشريعة والدعوة إلى الله.

أما وزارة المعارف التي تأسست في البداية كمديرية سنة 1344هـ ثم وزارة سنة 1373هـ كان من أهم أهدافها تربية أبناء هذه البلاد وفقاً للأسس الإسلامية وتزويدهم بكافة المعلومات النافعة. ونشر الوعي العلمي والثقافي بين المواطنين ومكافحة الأمية.

- تطرق سمو ولي العهد في هذا اللقاء للأنظمة التي تصدر لتنظيم مختلف الجوانب المتعلقة بشؤون المواطنين بما في ذلك أنظمة القبول في المؤسسات التعليمية وقواعد نقل العاملين والعاملات في سلك التدريس بما يهدف لتحقيق العدالة والمساواة وهو ما يعود نفعه في النهاية على الوطن والمواطنين حيث تم التأكيد على تطبيق الأنظمة بالعدل والمساواة وعدم الاستثناء منها وأنه ليس هناك أحد فوق الأنظمة فتطبيق الأنظمة بالعدل والمساواة يحقق المصلحة العامة ويؤدي إلى قناعة ورضا المواطن في حالة عدم تحقق بعض مطالبه عندما يعلم أن الأنظمة تطبق حسب العدالة والمساواة، وقد تجلى تطرق سموه الكريم لموضوع الأنظمة بما ذكر أنه يأتيه أحياناً بعض المواطنين لعرض بعض شؤونهم وعندما يشعرهم سموه أن مطالبهم تتعارض مع الأنظمة يجيبون سموه بأنه فوق الأنظمة فهنا يؤكد سموه لهم بأنه لا أحد فوق الأنظمة ذلك أن الأنظمة التي تصدر في مختلف المجالات وجدت من أجل ضمان الحد الممكن من المساواة والعدالة ولذلك ينبغي تنفيذ الأنظمة كما جاءت خاصة وأن الأنظمة في المملكة وضعت بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الغراء، وقد سبق أن أشرنا في مقالة سابقة إلى أن تطبيق الأنظمة يؤدي إلى استتباب الأمن الاجتماعي وتقدم مستوى الخدمات ورفع الروح المعنوية وتقوية مبادئ المواطنة والأخوة بين المواطنين. فما دام أن هذه هي أهداف الأنظمة التي خول ولي الأمر حسب الشريعة الإسلامية بوضعها لمعالجة القضايا والجوانب التي لم يرد لها أحكام أو قواعد في الشريعة الإسلامية بسبب حداثة هذه الجوانب فإنه يجدر بنا احترام هذه الأنظمة عن طريق تطبيقها كما جاءت وعدم محاولة الخروج عليها، فهذه الأنظمة التي تتمشى مع أساسيات الشريعة الإسلامية تم تكليف الجهات الحكومية المعنية بهذه الأنظمة بالإشراف على تطبيقها، فلماذا البعض منا يحاول تجاوز هذه الأنظمة والجهات المكلفة بتطبيقها بالرفع للجهات العليا أو مراجعتها، ان هذا التصرف يؤدي لاشغال الجهات العليا كما أنه يحمل نوعاً من عدم احترام الأنظمة، نعم إذا كان هناك سوء تطبيق للأنظمة فإنه يمكن الاعتراض على ذلك بالطرق النظامية وذلك بالكتابة للرئيس الأعلى للجهة الإدارية المعنية بتطبيق النظام الذي حصل سوء تصرف في تطبيقه.
- العقيدة الإسلامية ستبقى وإلى الأبد مصدراً لكل شؤون بلادنا بما في ذلك مجال التعليم ولن يستطيع أحد ابعادنا عن هذا المبدأ العظيم الذي يحصر الربوبية والألوهية في الله عز وجل، والذي يأمرنا بالإيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من شريعة سمحة مرنة صالحة لكل زمان ومكان باعتبارها آخر الشرائع السماوية كما أنها تؤمن بالرسل جميعاً عليهم صلوات الله وسلامه وتحث على التعايش مع الناس بسلام والدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

(لا إكراه في الدين) فهذه الشريعة التي تضمن قواعد العبادات والمعاملات تنهي عن التشدد والتزمت (ما شاد أحد في الدين إلا غلبه) والتي جاءت كالمحجة البيضاء ليلها كنهارها، والتي عرفها غير المسلمين جيداً ففتحوا أبوابهم وبلادهم لها وسمحوا بالدعوة إليها، حيث سمحوا بإقامة المساجد ومراكز الدعوة، وذلك لتأكدهم من صدقها وسماحتها واحترامها لكل الأديان والرسل عليهم السلام. ولا يزال الاحترام قائماً لهذه الشريعة لدى غير المسلمين وبالذات دول الغرب حتى بعد أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة فهم يفصلون بين ما حدث والجوهر الحقيقي للإسلام الذي يدعو للسلام والمحبة والتآلف وينبذ العنف والإكراه، ولذا فإنه ليس من المستغرب أن يؤكد ولاة الأمر في بلادنا على ضرورة التمشي بموجب هذه العقيدة الصافية لكونها تحمل خير الدنيا والآخرة ولأنها تضمنت المبادئ السامية التي تكفل الحرية والاحترام والحماية والحياة الكريمة للإنسان، ولولا تراجع أوضاع المسلمين في العصر الحاضر بسبب تخلفهم والاختلافات التي تقع بينهم وعدم توحدهم لأصبح المسلمون قوة يحسب لها أكثر من حساب ولأصبح لهم حضارة معاصرة مؤثرة في الحضارات الأخرى، وذلك لكون الشريعة الإسلامية تحث على العلم والعمل والتقدم وممارسة التجارة وتفعيل الاقتصاد كما تدعو المسلمين إلى جانب ذلك بتعزيز قوتهم وسلاحهم لمقاومة وتخويف من يعتدي عليهم {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة...}.

- ومما طرح في هذا الاجتماع موضوع المناهج التعليمية فعندما أشار المسؤول بوزارة المعارف عن هذا الجانب إلى أن مناهجنا التعليمية متقدمة وأن المناهج العلمية منها كالرياضيات ونحوها تقارب ماهو موجود في أوروبا والولايات المتحدة إلا أنه مع ذلك يوجد لدينا من يلاحظ على هذه المناهج كان تعليق سمو ولي العهد الثناء على الجهود التي بذلت في مجال تطوير المناهج وأما بشأن ملاحظات بعض المواطنين على مناهج التعليم فقد أشار سموه أن هدفهم المطالبة بالمزيد من التطوير، ذلك أنه لا يكفي أن نقول إن أنظمتنا أو مناهجنا متطورة ونقف عند ذلك بل المطلوب متابعة تلك الأنظمة والمناهج والعمل على تطويرها ومتابعة ما يحصل حولها.